A

WIPO/IP/JU/RYD/04/3b
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : -/١٠/٢٠٠٤

المملكة العربية السعودية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

حلقة عمل الويبو الوطنية للقضاة

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع
حكومة المملكة العربية السعودية

الرياض، من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤

اعتبارات السياسة العامة والتدابير العملية في الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية؛ ودور القطاعين العام والخاص: حق المؤلف

السيد هنري أولسون
قاضي في محكمة الاستئناف
ومستشار الحكومة الخاص
وزارة العدل
استوكهولم

١- المشكلة المطروحة

يعتمد نظام الإنفاذ الفعّال في البلد إلى حدّ كبير على التزام السلطات العامة والقطاع الخاص معاً بموضوع الإنفاذ. وهناك تداخل وترابط بين القطاعين فيما يتعلق بتدابير الإنفاذ.

ويعتمد ذلك الالتزام أيضا على عدد من العوامل. ومن أهمّ تلك العوامل بعض اعتبارات السياسة العامة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع الإنفاذ. وهناك عامل مهم آخر ويخصّ مجموعة من التدابير العملية التي تزيد من فعالية آليات الإنفاذ.

٢- اعتبارات السياسة العامة

فهم الهدف الأساسي لحماية حق المؤلف

من الاعتبارات الأساسية الشاملة في السياسة العامة المتعلقة بالإنفاذ فهم الهدف الرئيسي من حماية حق المؤلف. وكما نعلم، يقوم نظام حق المؤلف على أساس الحقوق الاستئثارية التي تمنح للمؤلف أو لخلفه. ونعلم أيضا أن المغزى من حماية حق المؤلف هو حفز الإبداع والابتكار والإسهام بالتالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويساهم ذلك أيضا في النهوض بالاستثمار في القطاعات الثقافية والإعلامية.

التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الحقوق الاستئثارية المبالغ فيها

رغم أن نظام حق المؤلف يرمي أساسا إلى النهوض بتقدم المجتمع، فإن ذلك الهدف له ثمن. والثمن هو التكاليف الناتجة عن الحقوق الاستئثارية التي يتعيّن على المنتفعين تسديدها. وقد تكون تلك التكاليف باهظة كما قد تكون بخسة، ولا بدّ من تسديدها في جميع الحالات. ونظام الإنفاذ يقضي بتطبيق عقوبات اقتصادية في حال عدم احترام تلك القواعد.

ويستخلص ممّا سبق وبكلّ بساطة أن الفشل سيكون مآل أي نظام يمنح حقوقا مفرطة في الشمولية تخضع كلّ أشكال الاستغلال لموافقة مؤلف المصنّف.

آليات التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الحقوق الاستئثارية

هناك نوعان رئيسيان من الآليات التي يمكن الاستعانة بها للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الحقوق الاستئثارية.

والأولى هي تطبيق تقييدات على الحقوق الاستئثارية. وتحتوي كلّ قوانين حق المؤلف، بما فيها قانون المملكة العربية السعودية، على أحكام من ذلك القبيل.

والأخرى هي وضع قانون خارج نطاق قانون الحق المؤلف وفي مقدّمتها القانون بشأن المنافسة غير المشروعة.

الإنفاذ

يقصد بإنفاذ قانون حق المؤلف أساسا تطبيق التشريعات القائمة على أرض الواقع. ولا يترك القضاة والمدعين العامين إلا حيزا ضيّقا جدا لاعتبارات السياسة العامة عند تنفيذ ذلك القانون.

وفي هذا الصدّد، لا بدّ من التذكير بأن قانون حماية الملكية الفكرية عنصر مهمّ في البنية التشريعية للبلد ويجب إنفاذه على نحو سليم. وإلا فإنه يظل حبرا على ورق ولا يخدم الهدف الذي وضع من أجله. ولا حاجة إلى وضع نظام آخر خاص بإنفاذ الملكية الفكرية كما لا حاجة إلى قطع أي التزام بتخصيص موارد لإنفاذ قانون الملكية الفكرية تزيد عن تلك المخصصة لسائر قطاعات الإنفاذ.

ويتعيّن على سلطات الإنفاذ أن تستعمل بعض الموارد وأن تهتم بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بما فيها حق المؤلف.

ويشار أيضا إلى أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى اتفاق تريبس يقضي بوضع نظام فعال للإنفاذ وتطبيقه. وقد يؤدي الإخلال بهذا الالتزام، كما تدلّ على ذلك التجربة التي مررنا بها، إلى تطبيق إجراءات تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية.

٣- التدابير العملية

هناك عدة تدابير عملية يمكن اتخاذها من أجل زيادة فعالية نظام الإنفاذ.

المعلومات والتدريب

الأهمّ في هذا المضمار تخصيص الموارد الكافية والاهتمام اللازم لتوفير المعلومات والتدريب. ويجب إطلاع الشرطة والادعاء العام على الملكية الفكرية وإنفاذها. ويصحّ ذلك أيضا على السلطات القضائية. وهذه الندوة لخير دليل على تلك الأنشطة وقد أعدّت الويبو عددا من الأنشطة المخصصة والمفيدة في هذا المجال.

الأوامر الزجرية المؤقتة

من العناصر الأخرى التي تكتسي أهمية خاصة وعملية في سياق الإنفاذ هناك ما يسمى "التدابير التحفظية" وهي أوامر زجرية مؤقتة ترمي إلى منع حدوث التعدي وإلى صيانة الأدلة. ومن المهمة جدا ألا تتردّد السلطات القضائية في اللجوء إلى هذه التدابير عموما وأن تستعملها أيضا في حالات خاصة دون الاستماع إلى أقوال الطرف الآخر. وغالبا ما تقتضي قضايا الإنفاذ اتخاذ إجراءات سريعة ومعجّلة، والأوامر الزجرية المؤقتة تفي بذلك الغرض.

الحجز على السلع المخالفة وإتلافها، الخ

من المهم في قضايا التعدي الحرص على منع المواد المخالفة من الدخول إلى القنوات التجارية. وينبغي بالتالي الحجز على تلك المواد وإخراجها من القنوات التجارية ثم إتلافها إذا اقتضى الأمر ذلك.

التعويضات

درجت المحاكم في العديد من البلدان على الأمر بمنح تعويضات قليلة جدا عموما فلا تكفي فعلا لتصليح الضرر الذي لحق بصاحب الحق. ومن المهم إذا أن يأخذ القضاة بعين الاعتبار حجم الأضرار بما يسمح بمنح تعويضات كافية للطرف المتضرر.

العقوبات الجنائية

أثبتت التجارب أن العقوبات الجنائية تمثل رادعا فعالا في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وهناك شرط لا بدّ من توافره كي يتحقّق ذلك وهو أن تكون العقوبة صارمة بدرجة تجعلها رادعا فعالا وليس فقط عقوبة رمزية. ويكون من المناسب فرض عقوبات بالحبس على الأقل في القضايا التي تخصّ الجريمة المنظّمة والأنشطة غير القانونية على نطاق تجاري، شريطة أن يسمح القانون بذلك.

نشر أحكام المحاكم

تبيّن أن نشر أحكام المحاكم بشأن قضايا التعدي على الحقوق يكون له أثر في ردع أعمال التعدي. فالأحكام المنشورة تذكّر كلّ من يفكّر في ارتكاب أعمال التعدي في المستقبل بعواقب نواياه كما أنها تذكّر الجمهور ككل بموضوع الملكية الفكرية وبعواقب التعدي على تلك الحقوق.

دور القطاع الخاص

يؤدي القطاع الخاص، بما فيه قطاع الأعمال، دورا مهما في سياق الإنفاذ. ويتجلى ذلك الدور في جانبين رئيسيين اثنين.

ويتعلق الجانب الأول بالتعاون مع سلطات الإنفاذ. فأصحاب الحقوق في القطاع الخاص يستفيدون من التعاون الوثيق مع الشرطة والادعاء العام. وبإمكانهم فعلا تسهيل عمل سلطات الإنفاذ بقدر كبير من خلال توفير المعلومات والأدلة والمساعدة التقنية. ويمكنهم مثلا تقديم المساعدة من خلال التعرّف على المواد المخالفة. وليس هذا الأمر بالسهل في بعض الحالات، إذ يكاد يستحيل أحيانا تمييز الأقراص السمعية المقرصنة عن الأقراص السليمة. وهذا من المجالات التي يمكن أن يقدّم فيه قطاع الأعمال مساعدة قيّمة.

أما الجانب الثاني من مساعدة القطاع العام وقطاع الأعمال في أنشطة الإنفاذ فيخص التعرّف على المواد المخالفة. فقد وضعت شركات الإنتاج الموسيقي عددا من الأنظمة التي تستعمل فيها رموز لتحديد السلع مما يساعد على مراقبة صناعة الأقراص الضوئية ويساهم بالتالي في تعزيز إجراءات الإنفاذ.

[نهاية الوثيقة]